جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٨٥)

أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية

يناير ١٩٩٤

أثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية

محتويات الدراسة

- مقدمـــــــة

- الفصل الأول :
أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وآثاره ٠

- الفصل الثانى :
الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية التى واكبت انشاء السوق الأوروبية المشتركة ٠

- الفصل الثالث :
اتفاقية انشاء السوق وأهدافها وخلفياتها ٠

- الفصل الرابع :
تطور العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية بالاشارة الى مصر ٠

مقدمـــــة

فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ وقعت حكومات فرنسا ــ والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولنـــدا وبلجيكا ولوكسمبرج معاهدة روما وذلك لانشاء الجماعة الاقتصادية (EEC *) ثم بعد ذلـك الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية وكان ذلك بعد ٦ سنوات من انشاء الجماعة الاوروبية للفحـــــم والصلـب .

واعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٧ نجحت هذه الدول فى دمج الجماعات الثلاث فى منظمـــة أوروبية واحدة تحت اسم " الجماعة الاوروبيـة" .

وقد نجحت هذه الجماعات فيمابينها فى انشاء اتحاد جمركى تم بمقتضاه ازالة الحواجز الجمركيـة ونجحت فى تكوين سياسة زراعية مشتركة بعد ذلك بسنـــة واحدة ، وخلال العقديـــن التاليـن ــ توسعت الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيدا وسياستها تنوعا وانضمت اليها فى عـام ١٩٧٣ كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ، ثم اليونان فى عام ١٩٨١ ، والبرتغال وأسبانيا ١٩٨٦.

وينظم عمل هذه الجماعة ــ المجلس الاوروبى ، ومجلس الوزراء والهيئـــة الاوربيـــة ومحكمـــة العدل ، وبرلمانا أوروبيا .

وتقوم سياستها على تكامل يشمل الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقـــة والشئون الاجتماعية والثقافية.

وفى الواقع لم تكن المسيرة سهلة أو خالية من المشاكل ، سواء من خارجها نتيجة أزمـــات النظام الاقتصادى العالمى ، وأزمة الطاقة وسبق اليابان والولايات المتحدة ــ والبعض الآخـر مـــن الداخل من الجماعة نفسها ــ نتيجة استسلام بعض الاعضاء للازمة الاقتصادية بالنظر الى المصالـــح الذاتية الضيقة .

---

* European Economic Community

وفى عام ١٩٨٥ قام الجهاز التنفيذى للجماعة لوضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ٣٠٠ من التعليمات تستهدف اقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، وجمعتها فى كتاب أبيض طرح على المجلس الاوروبى والذى يضم ١٢ من قادة الدول والذى أقر خطة العمل فى ديسمبر ١٩٨٥ ـ وتم التعهد بالتعاون على انجاز أهداف الخطة فى التخلص من كل الحواجز والحدود المادية الفنية ، والسياسات الاقتصادية التى تقف عائقا أمام انتقال رؤوس الاموال والاشخاص .

ورغم مايبدو من امكانيات نجاح الجماعة فى تحقيق هدفها ، فانه ليس من المتصور أن يتم ذلك دون صعوبات أو مشكلات صعبة منها :

أن الجماعة تواجه الطبيعة المتناقضة للاقتصاد الدولى المعاصر الذى يقوم على التنافس بين الوحدات الاقتصادية الكبرى (وخاصة من الولايات المتحدة ، واليابان ، وأوروبا الغربية) من جانب ومن جانب آخر فان نجاح تلك الجماعة لابد وأن يكون له انعكاسات ونتائج كبرى على النظام الاقتصادى العالمى ، وعلى هيكل توزيع القوة الدولية بحيث يقوم قطب أوروبى جديد يضاف الى الاقطاب الثلاثة (*) الولايات المتحدة ، اليابان و الصين ، وبالتالى قيام نظام متعدد القطبية بعد فترة طويلة قائمة على القطبية الثنائية ـ وعلى مايترتب من نتائج سياسية وعسكرية بما فيها نهاية القرن الحالى .

وباختصار نستطيع القول بأن انشاء السوق الاوروبية الموحدة فى الواقع سوف يكون له تأثيرات بالغة الاهمية على النظام العالمى والنظم الاقليمية المتفرعة عنه ، بما فيها النظام الاقليمى العربى استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

(*) بعد سقوط الاتحاد السوفيتى

وتحاول هذه الدراسة فى جزئيها (١) تتبع تلك الآثار من وجهة نظر العالم العربى وخاصة مصر من خلال :

— علاقة العالم العربى ومصر تجاريا مع الجماعة حيث من المعروف وجود منطقة تجارة حرة فيما بين أعضاء الجماعة مع الغاء التعريفة الجمركية فيما بينها ولن تحتفظ كل دولة بتعريفة مستقلة تجاه العالم الآن فقيام الوحدة يعنى توحيد تلك التعريفات المختلفة بالنسبة للعالم الخارجى ويبقى السؤال عند أى مستوى ستتحد هذه التعريفة • فالبنسبة للسلع الزراعية اذا تحددت عند مستوى مرتفع ومن المرجح أنها ستتحدد عند مستوى مرتفع وذلك ارضاء لدول جنوب أوروبا المنتمية للجماعة (اليونان — البرتغال — وأسبانيا وايطاليا) ستأثر مصر وتونس وسوريا سلبيا ويعتبر ذلك ميزة تقدم لدول جنوب أوروبا مقابل فتح أسواقها تماما أمام دول الشمال •

وقد يكون ذلك دافعا للدول العربية لاقامة منطقة عربية موحدة ثم وحدة تجارية عربية •

وأيضا بالنسبة لحركة رؤوس الاموال والاستثمارات سواء من الوطن العربى الى أوروبا أو من أوروبا الى الوطن العربى •

فان قيام الوحدة الاوروبية معناه حرية انتقال رؤوس الاموال بين بلدانها ، ويتوقع كأمر بديهى تزايد انسيابها من الدول الاكثر ثراء فى أوروبا الى الدول الاقل ثراء كذلك انخفاض المساعدات الرسمية لدول الجماعة الى الدول النامية بصفة عامة •

---

(١) يعتبر هذا الجزء هو الأول من هذه الدراسة وسوف يتبع بجزء ثان انشاء الله لاستكمال وتدقيق جميع جوانب آثار قيام الجماعة الاوربية الموحدة على مصر والوطن العربى •

أما من حيث حركة رؤوس الاموال والاستثمارات من الوطن العربى الى أوروبا تشير دراسة أجرتها مجموعة البنوك الفرنسية العربية الى أن صافى الموجودات الخارجية لاقطار مجلس التعاون الخليج فى عام ١٩٨٨ تتراوح بين ٤٦٠ الى ٦٢٠ مليار دولار تحتفظ بالجزء الأكبر منها فى قنوات استثمار سائلة وشبه سائلة مثل الودائع المصرفية ، أو الارصدة الذهبية والعملات الاجنبية ، والاوراق التجارية الحكومية والاستثمارات قصيرة الاجل أما الباقى فقد أجرى استخدامه فى استثمارات طويلة الآجل مثل صناديق الاقتراض للدول النامية أو امتلاك الأسهم والعقارات ٠

واذا كانت الاسواق المالية فى الجماعة الاوروبية وبالذات السوق البريطانية قادرة فى الوقت الراهن على اجتذاب جانب كبر من الاستثمارات والاموال العربية فان الوحدة الاقتصادية سوف تضيف الكثير من القدرات الى أسواق المال الأوروبية لاجتذاب رؤوس الاموال العربية سواء من دول الفائض أو من الاموال المهربة للخارج خلال الوسائل غير المشروعة التى ستتم من قبل القطاع الخاص فى الكثير من الدول العربية ٠ مما سيكون له آثار سلبية فى غير صالح الاقطار العربية — مما يتطلب مواجهة عربية فى نفس مستوى التحدى — ويتطلب ارادة سياسية للتضامن الاقتصادى والسياسى عن طريق التوجه للاستثمار داخل أقطار العجز العربية ٠

ان ٣ ملبون عامل من الجزائر والمغرب وتونس يعملون فى البلدان الأوروبية عملت فى أعمال خطرة وملوثة وزهيدة الأجر

فى وقت احتياج أوروبا لهذه العمالة لم تكن تهتم بشرعية دخول هذه العمالة أو عدم شرعيتها — ومع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى فى أوروبا وتزايد معدل البطالة فى فترة الجمود والكساد فى نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات تصاعدت الاتجاهات المعادية لوجود العمالة العربية فى أوروبا شعبيا ورسميا وستؤدى الحرية الكاملة لانتقال العمالة بين أجزاء الجماعة الاوروبية الموحدة ربما يؤدى الى تضيق أو غلق أبواب الهجرة العربية والمغاربية تحديدا حيث سيزيد تواجد دول جنوب أوروبا التى تعانى من معدلات بطالة عالية الى دول الشمال ٠

وتحاول هذه الدراسة فى جزئهـا هذا تتبـع أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وأثاره كذلـك استطلاع الظروف السياسية والاقتصادية التى واكبـت قيام السوق الاوروبية المشتركة مع دراسـة نقدية تحليلية لاتفاقية انشاء السوق ، وأخيرا محاولة استكشاف أثر قيام السوق على مصر والمنطقـة العربية .

وقد أشرف على هذه الدراسة وشارك فيها الاستاذة الدكتورة اجلال راتب . ولا يسـعنى الا أن أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لفريق العمل البحثى على جهودهم المخلصة التى بذلوها .

وفريق العمل البحثى هـم :

— الدكتور محمود عبد الحى صلاح	الخبير الاول بالمعهد
— الدكتور مجدى خليفة	الخبير بالمعهـد
— الاستاذ أحمد هاشم	مدير ادارة الترجمة والنشر بالمعهد
— السيد المهندس مجدى توفيق	مدير عام بوزارة التخطيـط

الباحث الرئيسى

(د . اجلال راتب العقيلـى)

أغسطس ١٩٩٣

للفصـــــل الأول

أهمية وأشكال التكامـل الاقتصادى وآثاره

" أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وآثاره"

تتناول هذه الدراسة موضوعا بالغ الاهمية من حيث ارتباطه بوضع المنطقة العربية ، ومصر فى بؤرتها فى الاقتصاد العالمى سواء فى الحاضر أو المستقبل ، خاصة وأن هذا الاقتصاد يموج الآن بتغيرات وتفاعلات لم تستقر معالمها بعد على نحو يتيح لنا الحديث عن نظام اقتصادى عالمى جديد ذو ملامح وخصائص محددة (١) .

ولاشك أن موقع المنطقة العربية على خريطة هذا النظام سيتحدد ، ولآجال طويلة ، بمدى وعى النظم والشعوب العربية بأهمية التكامل فيما بينها واختيار الشكل الملائم لهذا التكامل ، مع العمل الجاد على ترجمة هذا الوعى ، ومايرتبط به من اختيار ، الى سلوك عملى محدد يتجه باقتصاديات دول المنطقة الى أن تشكل تجمعا اقتصاديا كبيرا وقادرا على التعامل الندى مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة ـ بل والمسيطرة ـ على ادارة تفاعلات الاقتصاد العالمى فى المرحلة الجارية ، وهذه التكتلات سيكون لها بلا شك الدور القائد فى تشكيل ملامح وخصائص نظام اقتصادى عالمى جديد ، ومن هنا يبدو واضحا أن التكامل الاقتصادى بين الدول ، و أيا كانت الدوافع التى تحركه

---

(١) يرتبط ذلك بالمرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى عامة وهى تعبر عن حالة من السيولة التى قد تبرر وصف الوضع الدولى الراهن ، بكافة ابعاده ، بحالة اللانظام . راجع ، فى وصف وتحليل أبعاد حالة السيولة فى الوضع الدولى الراهن ، مصطفى أحمد مصطفى: " مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل لما يسمى بالنظام العالمى الجديد" معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٠٠ . القاهرة ١٩٩٢ . ص١١ـ١٢ .

سوف يظل مطلبا هاما وحيويا (١) خاصة لما يعرف بدول العالم النامى ولدول المنطقة العربية على وجه أخص . وفى الفقرات التالية نرصد أهم مبررات التكامل فيما بين هذه الدول عموما وفيما بين الدول العربية خاصة.

---

(١) تضرنا هنا مناقشة دارت بين أستاذنا الدكتور محمد محمود الامام ، والاستاذ الدكتور رمزى زكى (فى أوائل أكتوبر ١٩٩٢) تعرضا فيها لتشخيص مايدور من تفاعلات على الساحة العالمية فى الوقت الراهن ، ومن أهم مالفت انتباهنا فى هذه المناقشة مادار بينهما من حوار حول ظاهرة الانقسامات والصراعات الدائرة فى أنحاء متعددة من العالم ، والتى تتسربل بأردية سياسية وعرقية ودينية وتأثير هذه الانقسامات على التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة ، ويميل الدكتور رمزى الى الاقتناع بأن مستقبل هذه التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة أصبح موضع شك عميق ربما ترجح فيه كفة تفتيتها على نحو يتفق مع تشرذم أطراف هذه الانقسامات والصراعات ويعزز الدكتور رمزى وجهة النظر هذه بتوضيح أن هذه التكتلات بالدرجة الاولى هى نتاج حركة رأس المال العالمى وأن مصالح أصحاب رؤوس الاموال هى التى تقودها وليست نتاج وحدة الشعوب وتجانسها ... ونحن من جانبنا نتفق مع الاتجاه العام لهذا التحليل فيما يخص محركات وبواعث تجارب التكتلات الاقتصادية فى العالم الرأسمالى (مثل السوق الاوربية المشتركة — والتنسيق بين الدول الصناعية الكبرى — وما ترتب له كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية من تكتلات اقتصادية اقليمية) بيد أننا نعتقد أن محركات وبواعث التكتل بين الدول النامية ليست بالضرورة وليدة حركة رأس المال العالمى ، بل ربما تصبح مثل هذه التكتلات باعثا لحركة تدويل اقليمية لرؤوس الاموال واذا قدر لها النجاح قد تخرج الى نطاق العالمية ، ولا نستطيع أن نغفل حقيقة أن التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية ، فى شكل أو آخر من اشكال التكامل الاقتصادى ، تعد مطلبا شعبيا وتسعى اليه شعوب وحكومات هذه الدول لما ترى فيه من فرص لامتلاك بعض أسباب القوة فى مواجهة الدول المتقدمة فضلا عما ترى فيه من فرص للتحسين مستوى معيشة فئات كثيرة تعانى من حصر نشاطها الاقتصادى (خاصة قوة العمل) فى الاطار الوطنى الضيق جغرافيا أو اقتصاديا ... أما عن دلالة ونتائج ماتشهده الساحة العالمية الآن من صراعات وانقسامات متعددة تتسربل بأردية سياسية وعرقية ودينية ، فاننا — وبدون أن ننكر أهمية وتأثير الدوافع التى تنسج منها هذه الاردية — لا نعتقد أنه سيكون من نتائجها تفتيت التكتلات الاقتصادية القائمة أو اضعاف مبررات قيام تكتلات اقتصادية جديدة ، بل نرجح أن يكون من هذه النتائج اعادة توزيع مراكز القوة داخل هذه التكتلات على نحو يزيدها تماسكا ويجعلها أكثر حدة فى مواجهة بعضها البعض كما نرجح أن يكون من نتائج هذه الصراعات والانقسامات تقوية الاتجاه الى انشاء مزيد من التكتلات الاقتصادية على أسس اقليمية أو عرقية أو دينية (وهو مايعتبر ردة الى الخلف سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الانسانية فضلا عن آثاره السيئة على سلامة ونقاء المعتقدات الدينية والقيم الخلقية) ، وسبب هذا الترجيح عندنا أنه ما من اتجاه سياسى أو عرقى أو دينى (على حق كان أم على باطل) الا ويدرك أصحابه ضرورة ترجمته وتعزيزه بأسباب القوة الاقتصادية ، ولهذا أيضا نعتقد أن السيطرة على مقومات القوة الاقتصادية (من ثروة فعلية أو محتملة ، ومراكز تقدم تكنولوجى فعلية أو محتملة) فى بؤرة أسباب هذه الصراعات والانقسامات خاصة وأنها أصبحت ظاهرة واضحة على الساحة العالمية غداة تفكك دول المعسكر الاشتراكى ، ومواردها الفعلية والكامنة من الضخامة والتنوع بحيث أن من ستنعقد له السيطرة على الشق الاكبر منها لاشك سيكون له دور مؤثر على المستوى الاقليمى وعلى المستوى الدولى.

أهمية ومبررات التكامل الاقتصادى للدول النامية :

قد يكون من قبيل التكرار والاعادة أن نشير الى أهمية التكامل الاقتصادى للدول النامية بصفة عامة ، فهذه الدول متخلفة (١) وتعانى من مشاكل اقتصادية عديدة(٢) كلها تبرر صورة أو أخرى من صور التكامل فيما بينها وتوضح أهميته ، ومن هذه الزاوية لعل أهم مبررات التكامل بين هذه الدول مايلى :

١ — عدم التناسب فى توزيع الموارد بين الدول النامية ، فبينما دول منها كثيفة السكان مثل بنجلاديش والهند وباكستان وسرى لانكا حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر ٧٤١ ، ٢٥٨ ، ١٤١ ، ٢٥٨ على الترتيب ، نجد دولا أخرى تعانى من قلة السكان مثل أثيوبيا وزائير والسعودية وعمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٤٢ ، ١٦ ، ٧ ، ٨ على الترتيب(٣) . ورغم ماهو معروف أن من بين الخصائص العامة للتخلف ندرة رؤوس الاموال ، الا أن الملاحظ أن الدول النامية تتفاوت فيما بينها أيضا من هذه الزاوية فالبعض منها يتوافر له رؤوس أموال كثيفة نسبيا (فى شكل فوائض

---

(١) التخلف والتقدم صفات نسبية يتحدد مضمونها بالمقارنات الدولية ، ومن هذا المنطلق نجد أن ما يسمى بالدول النامية فى الاصطلاح السياسى ان هو الا دول متخلفة فى الاصطلاح الاقتصادى طالما أن متوسط دخل الفرد بها بصفة عامة لم يتجاوز ٧٦٢٠ دولار عام ١٩٩٠ (أو بعبارة أخرى هى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فى تصنيف البنك الدولى . راجع : البنك الدولى: " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢" ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر . القاهرة ص ١٠) وطالما أنها — وذلك هو المعيار الاهم — لم تمتلك بعد المقومات الذاتية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتحقيق التقدم المضطرد فى مستوى المعيشة وبناء الانسان .

(٢) راجع ، محمود محمد عبد الحى : " مفهوم التنمية ومنطلقات الادارة الحديثة" معهد التخطيط القومى . مذكرة خارجية رقم ١٥٢١ . القاهرة ١٩٩١ ص ٧—١١ .

(٣) البنك الدولى : مرجع سابق . جدول ١ ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

متراكمة) بينما غالبية هذه الدول تعانى من ندرة رؤوس الاموال (١). ومن حيث الموارد الطبيعية فان توزيعها غير متناسب على مستوى المجموعة الدول النامية (٢) — ولا على مستوى العالم كله — سواء نظرنا الى هذا التناسب من زاوية السكان أو من زاوية المتاح من رؤوس الاموال ... ولاشك أن أدنى صورة من صور التكامل الاقتصادى بين الدول النامية يمكن أن يكون لها تأثير ايجابى فى التخفيف من حدة مشكلة عدم التناسب فى حظ هذه الدول من الموارد المختلفة.

ب — ضيق نطاق الاسواق المحلية للدول النامية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى ، وأن أقامت بعض هذه الدول مثل تلك المشروعات فان تشغيلها اذا ما وجه فقط الى السوق المحلية — يكون عند مستوى أدنى بكثير مما هو ممكن اقتصاديا

---

(١) للتدليل على ذلك نشير الى أنه طبقا لتصنيف البنك الدولى فان ٤١ من الدول النامية هى دول مدينة بصورة باهظة (تزيد فيها ثلاثة من النسب الاساسية التى تتخذ مؤشرات على عبء المديونية عن المستويات الحرجة) ، بينما ٢٨ من هذه الدول مدينة بصورة معتدلة (حيث ثلاثة من النسب الاربعة الاساسية تتجاوز ٢٠٪ من المستوى الحرج ولكنها لاتصل اليه) . وعلى الجانب الآخر نجد أن دول الاوبك ، وكلها تنتمى الى الدول النامية من بين الدول التى تقدم مساعدات انمائية رسمية الى غيرها من الدول (راجع البنك الدولى: مرجع سابق ص ٢٩٥ ، ص ٣٥١—٣٥٢). هذا التباين فى موقف الدول النامية من حيث المديونية والمساعدات يعكس بلا شك تفاوت هذه الدول فى ما هو متاح لها من رؤوس الاموال بالمقارنة ببقية الموارد المتاحة لها.

(٢) يكفى للتدليل على تفاوت حظ الدول النامية من الموارد الطبيعية أن نشير الى ماهو معلوم من استحواذ قلة من هذه الدول على النسبة العالية من انتاج واحتياطيات البترول الخام (على مستوى العالم كله) فى حين أن الكثرة الغالبة من الدول النامية تعانى من ندرة مصادر الطاقة لديها وتعتمد على الاستيراد فى توفير احتياجاتها منها.

وفنيا بسبب ضيق نطاق السوق • وتفسر هذه المشكلة بأسباب متعددة أهمها ارتفاع نسبة النشاط الاقتصادى لغرض الاستهلاك الذاتى subsistence economic activity وانخفاض القوة الشرائية لانخفاض مستويات الدخول ، والتغريب الاستهلاكى للفئات القادرة بفعل أثر التقليد وتغريبهم الاجتماعى والثقافى ، وضعف وسائل الاتصال والنقل ، وخفة الكثافة السكانية فى بعض الدول ، وتفكك أوصال الاقتصاد الوطنى disarticulation of the national economy بفعل تبعية المشروعات العاملة فيه للخارج وتوجهاتها الخارجية فى تأمين مدخلاتها وتصريف الشطر الاكبر من مخرجاتها • وقد تجتمع هذه الاسباب كلها أو بعضها فى تفسير ضيق نطاق السوق فى كل من الدول النامية ومما لاشك فيه أن جدية الأخذ بصورة ملائمة من صور التكامل الاقتصادى فيما بين مجموعة من هذه الدول تسهم الى حد كبير فى علاج معظم هذه الأسباب•

جـ — ضعف قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة التى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية : وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة (وهى اعتبارات اقتصادية بالدرجة الاولى وفنية بالدرجة الثانية) ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بهذه المشروعات من جهة أخرى (وهى اعتبارات فنية بالدرجة الاولى واقتصادية بالدرجة الثانية) • ويفسر ذلك بواحد أو أكثر من ثلاثة معوقات رئيسية هى : قلة رؤوس الاموال التى تكفى لاقامة هذه المشروعات ، وضيق نطاق السوق الوطنية وندرة الكفاءات العلمية والفنية والعمالة الماهرة اللازمة لانشاء وادارة وتشغيل هذه المشروعات •• وتأثير أى من هذه المعوقات الثلاثة ، أو كلها مجتمعة ، أكثر مايكون حدة على مستوى كل دولة منفردة من الدول النامية ، بينما لو تبنت مجموعة من هذه الدول شكلا مناسبا من أشكال التكامل فان ذلك يساعد كثيرا على استرخاء تلك المعوقات ويمكن تلك المجموعة من اقامة مشروعات حديثة ذات حجم أمثل ومستوى تكنولوجى متقدم •

د — ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لكل من الدول النامية فى مجال المعاملات الاقتصادية ومايرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية ، وذلك أسبابه ونتائجه المتعددة ، فمن حيث الاسباب